

## قرار

## الموضوع: تمويل الإرهاب

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ج - انتربول المنعقدة في دورتها الـ 68 في سبتمبر من 8 الى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1999 :

وقد تدارست تقرير الجمعية العامة جع/68/تق/18 المعنون "تمويل الإرهاب"،

وإذ تضع في اعتبارها التوصية التي قدمها وفد سري لانكا الى الدول الأعضاء في الانتربول خلال الندوة الرابعة عشرة بشأن الإرهاب الدولي، المنعقدة في كولومبو/سري لانكا، خلال أيلول/سبتمبر 1999 ،

وإذ تسترشد بأهداف ومبادئ القانون الأساسي للانتربول،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء تصعيد الأعمال الإرهابية في مختلف أنحاء العالم،

وإذ تؤكد على ضرورة توثيق التعاون الدولي بشكل متزايد بين الدول والمنظمات والوكالات الدولية والمنظمات الإقليمية ومع الأمم المتحدة، إضافة الى التعاون عبر الانتربول، بغية منع الإرهاب بجميع مظاهره وأشكاله ومكافحته والقضاء عليه،

وإذ تشير الى الاتفاقية بشأن بعض الجرائم والأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، والاتفاقية الخاصة بمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، واتفاقية مكافحة الأفعال غير المشروعة المرتكبة ضد أمن الطيران المدني، واتفاقية منع وقوع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الدبلوماسيون ومعاقبة مرتكبيها، والاتفاقية الدولية لمناهضة احتجاز الرهائن، والاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية، والبروتوكول الخاص بالقضاء على أعمال العنف غير المشروعة في المطارات المستخدمة للنقل المدني الدولي، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على الأعمال غير المشروعة المرتكبة ضد أمن الملاحة البحرية، والبروتوكول الخاص بمكافحة الأعمال غير المشروعة المرتكبة ضد أمن المنصات الثابتة على الأفرز القاري، واتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، والاتفاقية الدولية بشأن مكافحة أعمال التفجير الإرهابية،

وإذ تشير الى "الإعلان بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة" المدرج في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 6/50 والمؤرخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1995،

وإذ تُقرّ بالحاجة الماسّة الى تعزيز التعاون الدولي لمنع تمويل الإرهاب ووضع وثيقة قانونية مناسبة،

تقر بأن مكافحة الإرهاب الدولي تمثل أحد الأهداف الأساسية لعمل الانتربول في سياق اضطلاعها بنشاطاتها العامة في ميدان التعاون الشرطي،

تدين بشدة جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية باعتبارها افعالاً إجرامية وغير مبررة،

تؤكد مجدداً على أن الأعمال الاجرامية الهادفة أو الرامية الى إثارة حالة من الرعب لدى عامة الناس أو لدى مجموعة من الأشخاص أو لدى أشخاص محددين لأغراض سياسية، هي أعمال لا تبررها أية ظروف أو اعتبارات سياسية أو فلسفية أو ايديولوجية أو عنصرية أو عرقية أو دينية أو اي نوع آخر من الاعتبارات التي قد يجري التذرع بها لتبرير هذه الأعمال،

تجدد نداءها الى الدول الأعضاء في الانتربول لتطبيق أحكام قرار الجمعية العامة جع/67/قر/12 المعروف بـ "إعلان القاهرة لمكافحة الإرهاب" المرفق نصه،

تجدد نداءها الى الدول الأعضاء في الانتربول لاعتماد المزيد من التدابير المنسجمة مع أحكام القانون الدولي المناسبة، بغية منع الإرهاب وتوثيق عرى التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، ولتحقيق هذه الغاية،

1. تجدد نداءها الى الدول الأعضاء في الانتربول بالامتناع عن تمويل النشاطات الإرهابية أو تشجيعها أو دعمها بأي شكل من الأشكال أينما ارتكبت ومهما كان مرتكبوها،

2. تحث جميع الدول الأعضاء في الانتربول التي لم تفعل ذلك حتى الآن على ان تضع في عداد اولوياتها أمر الانضمام الى الاتفاقات والبروتوكولات الخاصة بهذا الشأن، بما فيها الاتفاقية الدولية بشأن مكافحة أعمال التفجير الإرهابية؛ كما تدعو جميع الدول الأعضاء في الانتربول الى سن القوانين الوطنية الضرورية التي تتيح تطبيق أحكام الاتفاقات والبروتوكولات الأنفة الذكر، والى ضمان التمكن من مقاضاة الافعال الارهابية امام محاكمها، والى التعاون لتحقيق الغاية المنشودة مع الدول الأخرى وتقديم الدعم والمساعدة لها ولا سيما بواسطة الانتربول والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية،

3. تقرّر مساندة جميع الجهود الهادفة الى اعتماد الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على تمويل الإرهاب خلال دورة الجمعية العامة الـ 54 للأمم المتحدة، التي تنص على استخدام الم د ش ج - انتربول كوسيلة لتبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون،

4. توصي المكاتب المركزية الوطنية للدول الأعضاء بتسهيل تبادل المعلومات بين السلطات المختصة المتعلقة بتمويل الإرهاب في الاطار الذي تتيحه اتفاقية الأمم المتحدة المقترحة بشأن تمويل الإرهاب.

اعتمد

## قرار

الموضوع: اعلان القاهرة لمكافحة الارهاب

ان الجمعية العامة للـ م د ش ج - انتربول المنعقدة في دورتها الـ 67 في القاهرة من 22 الى 27 تشرين الأول/اكتوبر 1998 ،

ادراكا منها لما تشكله النشاطات الارهابية من تهديد خطر للامن والاستقرار وسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الانسان،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ لتصاعد اعمال الارهاب واكتسابها طابعا عابرا للحدود الوطنية، مما يُحتم مواجهتها باجراءات مناسبة ومنسقة بين بلدان العالم كافة،

وتصميما منها على تعزيز فاعلية العمل الدولي المشترك للحفاظ على الامن والسلم الدوليين،

تعلن:

(1) إدانتها الشديدة لجميع الافعال والاساليب والممارسات الارهابية أينما وقعت وأيا كان مرتكبوها باعتبارها أفعالا واساليب وممارسات اجرامية غير مقبولة؛ وتؤكد التزامها بتنفيذ جميع القرارات التي اعتمدها من قبل في هذا المجال والتي أدرجت قائمتها في "المبادئ الرائدة الجديدة للتعاون في مكافحة الارهاب الدولي"،

(2) دعمها الكامل لاقتراح عقد مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب تحت إشراف الأمم المتحدة يستهدف وضع استراتيجية دولية مشتركة بالتنسيق الوثيق مع الـ م د ش ج - انتربول ترمي الى اتخاذ جميع تدابير الوقاية والحماية والمراقبة والمكافحة، والى وضع مقترحات ملموسة لمواجهة الارهاب بصورة افضل، بما في ذلك وسائل تمويله والشبكات الساندة له وعواقبه الوخيمة على الامن والسلم الدوليين،

(3) تمسكها بفكرة تنفيذ خطة عمل دولية تهدف الى تعزيز التعاون الشرطي والقضائي بين البلدان الأعضاء في المنظمة، وخاصة من خلال تجاوز العقبات التي تعرقل تسليم الارهابيين الفارين، وتبادل المعلومات اللازمة في التحقيقات الجنائية وتدابير الوقاية من الاعمال الارهابية، وكشف جميع أشكال الاتجار في الأسلحة والمتفجرات والمواد ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بأعمال الجماعات الارهابية المنظمة، وتجريم الافعال المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الحديثة لأغراض ارهابية،

(4) ضرورة التزام جميع البلدان الاعضاء في المنظمة باحترام مبدأ التضامن الدولي في مكافحة الارهاب بحيث يسمح تطبيق هذا المبدأ، مع أخذ المبادئ الدستورية للبلدان الاعضاء بعين الاعتبار، بعدم استخدام اراضيها لاعداد او توجيه او تمويل عمليات ارهابية تعرض امن وسلامة البلدان الأخرى للخطر.

-----